الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.30

Distr.: General

9 March 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٠

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ماتوتي (نائب الرئيس) . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-27825

نظرا لغياب السيد اولهاي (جيبوتي)، تولى السيد ماتوتي (بيرو)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/54/468)

١ - **السيد فلاندرز** (نائب رئيس شعبة التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن الترتيبات المؤسسية الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية (A/54/468)، فقال أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أعد التقرير بالتشاور مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على أساس مدخلات من أمانات الاتفاقيات المختلفة للأمم المتحدة وبمساهمات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة.

٢ - ومضى يقول أن التقرير يبرز أعمال مجموعة متنوعة من المؤسسات، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة الأمريكية ومعهد الموارد العالمية وأمانات الاتفاقيات لتحسين فهم الصلات العلمية والسياسية الرئيسية بين أهم الاتفاقيات الدولية.

٣ - وذكر أن بعض المسائل التي تمت دراستها تشمل تكامل متطلبات تقديم التقارير الوطنية؛ ووضع برامج للتدريب وبناء القدرات تغطي القضايا المتصلة بأكثر من اتفاقية؛ والتعاون فيما بين هيئات الاتفاقيات لإصدار تقييمات علمية متكاملة تبحث الصلات بين العمليات الإيكولوجية؛ والتعاون في إصدار مواد لإحاطة الجمهور علماً بالعلاقات بين القضايا البيئية؛ واستكشاف إمكانية تكامل اجتماعات هيئات الاتفاقيات فيما يتعلق بالمواعيد والأماكن؛ والعمل على وضع رسائل تفاهم مشتركة واتفاقات بين أمانات الاتفاقيات بشأن القضايا المشتركة.

٤ - واسترعى الانتباه إلى الفقرة ٣٨ من التقرير التي تشير إلى إنشاء شعبة الاتفاقيات البيئية، ثم قال أن أهم النتائج التي توصل إليها التقرير هي أنه يلزم تعزيز التنسيق بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية على عدة مستويات، بما في ذلك التعاون بين الأمانات ورصد التنفيذ الوطني والأداء الإقليمي والمحلي. وأضاف أن التعاون الذي يجري بالفعل بين الوكالات المختلفة والأطراف في الاتفاقيات وأماناتها يسهم في زيادة الفهم العلمي للصلات القائمة بين القضايا وبين الاتفاقيات. ولاحظ أنه يمكن النظر في وضع تدخلات متسقة، جيدة التخطيط، على الصُعد الوطنية، من أجل تحديد القضايا التي تستطيع أمانات الاتفاقيات القيام بعمل مشترك بشأنها. وأكد أن الجمعية العامة عليها القيام بدورها في مجال السياسات لمواصلة التنفيذ، على الصعيد الوطني، وتشجيع العمل الجاري في مختلف الهيئات الحكومية الدولية من أجل تحسين التعاون بين العمليات الخاصة بالاتفاقيات.

٥ - **السيدة بايفوكي** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إليه - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، بالإضافة إلى ايسلندا - فقالت أنه يمكن أن تحدد هيئات إدارة الاتفاقيات، كل على حدة، أوجه التفاعل والتكامل والتعاون فيما

بينها، بالرغم من أن الاتفاقيات في مراحل مختلفة من التنفيذ. وأضافت أن تبسيط التقارير الوطنية، والروابط القائمة بين التقييمات العلمية والتقنية وتبادل المعلومات بصورة عامة يمكن أن تمثل بعض المجالات المحتملة للتعاون.

٦ - وأكدت أن الاتحاد الأوروبي يدرك أن هناك، بالفعل، صلات وتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقيات البيئية، وأنه يود أن يشدد على ضرورة مواصلة تعزيز تلك الصلات. ويرحب كذلك بالمقرر ١٨/٢٠ الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لأن هذا المقرر يؤيد ضرورة تكثيف الدور الحفاز الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنشيط ودعم التعاون بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والعمليات الدولية. وأوضحت ضرورة التعامل مع تلك الترتيبات الدولية بشكل متكامل في إطار التوجيه الشامل للسياسة العامة للجمعية العامة ومع المراعاة الواجبة لدور لجنة التنمية المستدامة، والاحترام الكامل للمركز القانوني الدولي المستقل الذي تتمتع به الاتفاقيات المختلفة. وأكدت أنه يجب وضع هذه الضرورة في الاعتبار عند تقرير ولاية فريق الإدارة البيئية المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣. وقالت أن الاتحاد الأوروبي يؤيد سرعة إنشاء ذلك الفريق، الذي يعتبر عنصراً أساسياً في الإصلاح المتفق عليه في القرار المذكور.

٧ - **السيد ماكسيميشيف** (الاتحاد الروسي): قال ان التقرير زاخر بالمعلومات وأنه مفيد بصورة خاصة في إدراج الجهود التي قامت بها أمانات الاتفاقيات ذاتها من أجل تحقيق تفاعلات أفضل. وأضاف أن عملية التوصل إلى نهج أكثر شمولا واتساقاً وتكاملاً لتنفيذ أهم الصكوك الدولية المتعددة الأطراف البيئية والمتصلة بالبيئة ينبغي أن ترمي إلى تعزيز تكامل الجهود في إطار الاتفاقيات المختلفة، ومساعدة الدول والمجتمع الدولي ككل على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات، على نحو أفضل. وأكد أن الجمعية العامة عليها القيام بدور أساسي في تلك العملية؛ إذ عليها أن تراعي الطابع المستقل لمؤتمرات الأطراف المختلفة لدى النظر في القضايا. وأن وفده يرى أنه يلزم مواصلة العمل على أساس ما تم من أعمال بالفعل، وأنه سيقدم مشروع قرار يتضمن مقترحاته في هذا الصدد، في وقت قريب.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠